

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة السنّون للمجلس التنفيذي

الخميس الموافق لـ 07 أكتوبر 2021

العاشرة صباحاً بتوقيت المملكة المغربية (GMT+1)

عبر تقنية الاتصال عن بعد

الوثيقة رقم (7)

زيادة مكافأة خبير معار من وزارة الصناعة والتجارة
والاقتصاد الأخضر والرقمي - المملكة المغربية

الوثيقة رقم (7)

زيادة مكافأة خبير معار من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي - المملكة المغربية

- تنص الفقرة "ب" من المادة (22) من النظام الأساسي لموظفي المنظمات العربية المتخصصة على :
>> يجوز للمدير العام لفترة محددة طلب ندب أو إعاره بعض الموظفين من الدول العربية للعمل في المنظمة وتحمل دولهم في حال موافقتها على الندب أو الإعاره كامل مرتباتهم وتعويضهم المنظمة بمكافأة مقطوعة يحددها المدير العام بموافقة المجلس التنفيذي <<.
 - قامت المنظمة بمخاطبة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية بخطابها رقم 422 بتاريخ 2016/4/13 المتضمن طلب إعاره خدمات السيد عبد الرحيم ناعيم للعمل في المنظمة.
 - استلمت المنظمة خطاب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية رقم 126 بتاريخ 2017/6/28 المتضمن الموافقة على إعاره المعني بالأمر في وضعية الإلحاق.
 - قامت المنظمة بمخاطبة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية بخطابها رقم 1477 بتاريخ 2018/11/22 المتضمن طلب تجديد الموافقة على إعاره السيد عبد الرحيم ناعيم للعمل في المنظمة.
 - استلمت المنظمة خطاب وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية رقم 2130 بتاريخ 2018/12/03 المتضمن موافقتها على إعاره السيد عبد الرحيم ناعيم للعمل بالمنظمة وعرض الموضوع على المجلس التنفيذي.
 - تم عرض الموضوع على المجلس التنفيذي (د.ع 54- ديسمبر 2018) وأصدر القرار رقم 924 الذي ينص على :
>>الموافقة على إعاره السيد عبد الرحيم ناعيم للعمل في المنظمة بمكافأة مقطوعة مقدارها 2500 دولار أمريكي شهريا فقط دون تحمل المنظمة راتب الموظف المعار لدى الجهة الأصلية، لمدة عام قابل للتجديد من قبل الإدارة العامة للمنظمة<<
 - أظهر السيد عبد الرحيم ناعيم منذ أن التحق بعمله يوم 2019/1/2 إلى الآن عن كفاءته العالية وخبرته العلمية والعملية في إنجاز عمله، ونظرا لحاجة المنظمة لاستمراره في الخدمة وإتمام المهام الموكولة له، فإن الإدارة العامة ترتأي الزيادة في المكافأة الشهرية.
- وعليه، نقترح على مجلسكم الموقر الموافقة على تكليف الإدارة العامة للنظر في تحديد مبلغ الزيادة للمكافأة الشهرية المستحقة للخبير المعني بالأمر، وبما لا يتعارض مع اللائحة التنفيذية للخبراء المتضمن في الأنظمة الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة.

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ القرار المناسب

عادل صقر الصقر

المدير العام